



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

حرية الإنترنت في العراق لعام 2023

وفاء فوزي حمزة



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

حرية الإنترنت في العراق لعام 2023

وفاء فوزي حمزة*

تلعب حرية الإنترنت، وهي جانب أساسي من جوانب حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، دوراً مهماً في تشكيل المشهد الاجتماعي والسياسي في العراق، كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى، شهدت حالة حرية الإنترنت سلسلة من التقلبات والتحديات على مر السنين، لفهم الوضع الحالي لحرية الإنترنت في العراق، نحتاج إلى دراسة سياقها التاريخي، والتحديات التي واجهتها، والخطوات المتخذة لمعالجة هذه القضايا.

السياق التاريخي

كانت حرية الإنترنت في العراق قضية معقدة ومتشابكة بعمق مع تاريخ البلاد المضطرب. في السنوات التي أعقبت عام 2003، شهد العراق طفرة في انتشار الإنترنت والاتصالات الرقمية كان هذا تطوراً إيجابياً، حيث سمح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والتعبير عن آرائهم بطرق كانت مقيدة في السابق.

اعتباراً من عام 2023، لا يزال وضع حرية الإنترنت في العراق موضع قلق. في حين حققت البلاد تقدماً من حيث توسيع الوصول إلى الإنترنت إلى أكبر عدد ممكن من المناطق والأفراد، فإن هناك تحديات وقيوداً كبيرة تؤثر على حرية التعبير والوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت.

واحدة من القضايا الرئيسية التي تؤثر على حرية الإنترنت في العراق هي الرقابة الحكومية. من المعروف أن الحكومة العراقية تمنع أو تقيد الوصول إلى بعض المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، لا سيما تلك التي تنتقد الأداء الحكومي، غالباً ما يتم تبرير هذه الرقابة على أسس الحفاظ على الأمن القومي أو حماية النظام العام، ولكنها تكون ذات تأثير على حرية الرأي والتعبير وتحد من قدرة الأفراد على الوصول إلى مصادر متنوعة للمعلومات عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى الرقابة، كانت هناك تقارير عن مراقبة الأنشطة عبر الإنترنت من قبل الجهات الحكومية المسؤولة عن ذلك، يتضمن ذلك مراقبة منصات الوسائل الاجتماعية وقنوات الاتصال

* باحث.

الأخرى عبر الإنترنت، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاك حقوق الخصوصية للفرد، كذلك تخلق جواً من الخوف والرقابة الذاتية بين مستخدمي الإنترنت.

علاوةً على ذلك، كانت هناك حالات أوقفت فيها الحكومة العراقية خدمات الإنترنت في أوقات الاضطرابات السياسية أو الاحتجاجات أدت عمليات الإغلاق هذه التي يشار إليها غالباً باسم «انقطاع الإنترنت»، إلى الحد بشدة من قدرة الأشخاص على التواصل والتنظيم والوصول إلى المعلومات.

من التحديات التي تواجه حرية الإنترنت هي الأعراف الاجتماعية والثقافية. في مجتمع يغلب عليه الطابع المحافظ، هناك حالات تؤثر فيها الأعراف المجتمعية على المحتوى والسلوك عبر الإنترنت، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى الرقابة الذاتية بين مستخدمي الإنترنت الذين يخشون رد الفعل العنيف أو الاضطهاد نتيجة للتعبير عن وجهات النظر الشائعة في تلك المجتمعات.

التحدي الآخر الذي يواجهه مستخدمو الإنترنت في العراق هو وجود جهات فاعلة من غير الدول تسعى للسيطرة على المحتوى عبر الإنترنت أو التلاعب به بحسب أجندات معينة. على سبيل المثال استخدمت الجماعات المتطرفة مثل تنظيم داعش الإنترنت كأداة للتجنيد ونشر الدعاية الخاصة بها. وقد أدت الجهود المبذولة لمواجهة هذه الروايات المتطرفة في بعض الأحيان إلى تدابير مفرطة تقيد الأنشطة المشروعة على الإنترنت.

وعلى الرغم من هذه التحديات، حدثت بعض التطورات الإيجابية في السنوات الأخيرة، إذ اتخذت الحكومة العراقية خطوات لتحسين البنية التحتية للإنترنت وتوسيع الوصول إلى المناطق المحرومة. كذلك ساعد انتشار الإنترنت عبر الهاتف النقال بشكل كبير للاتصال بالعالم الرقمي بالإضافة إلى ذلك تُواصل منظمات المجتمع المدني والناشطون الدعوة إلى حرية الإنترنت والعمل على زيادة الوعي بالحقوق الرقمية للفرد إذ كان لهم دور فعال في الدعوة إلى بيئة أكثر انفتاحاً وأماناً على الإنترنت.

وفقاً لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، اعتباراً من عام 2021 كان حوالي 40 ٪ من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، اتخذت الحكومة خطوات لتحسين الاتصال من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتوسيع خدمات النطاق العريض ومع ذلك، فإن هذه الجهود تعرقها الشواغل الأمنية المستمرة والموارد المحدودة.

في العراق، تخضع حرية الإنترنت لإطار قانوني يشمل القوانين واللوائح والسياسات، التشريع الرئيسي الذي يحكم أنشطة الإنترنت هو قانون جرائم تكنولوجيا المعلومات رقم 11 لعام 2010، يجرم هذا القانون بعض الأنشطة عبر الإنترنت مثل القرصنة ونشر معلومات كاذبة والتحرير على العنف، بالإضافة إلى ذلك يمنح قانون جرائم تكنولوجيا المعلومات السلطات سلطة حظر مواقع الويب وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي التي تعتبر مخالفة للقانون. وقد أثار ذلك مخاوف بشأن إمكانية فرض رقابة تعسفية وفرض قيود على حرية التعبير.

ومع ذلك، فقد أثرت مخاوف بشأن احتمال إساءة استخدام هذا القانون لقمع حرية التعبير وتقييد الأنشطة عبر الإنترنت. تعرضت الحكومة لانتقادات لاستخدامها أحكاماً

غامضة في القانون لاستهداف الصحفيين والنشطاء ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين يعبرون عن آراء مخالفة. إن عدم وجود قوانين شاملة لحماية البيانات يجعل الأفراد عرضة لإساءة استخدام معلوماتهم الشخصية من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

أما فيما يخص المبادرات التشريعية، ففي عام 2021، أصدر العراق قانوناً جديداً يهدف إلى تنظيم منصات التواصل الاجتماعي ومعالجة خطاب الكراهية عبر الإنترنت. في حين أثار القانون مخاوف بشأن القيود المحتملة على حرية التعبير، إلا أنه سلط الضوء أيضاً على التحول نحو الاعتراف بأهمية الحقوق الرقمية.

تلعب منصات التواصل الاجتماعي دوراً حاسماً في تسهيل التواصل وتبادل المعلومات كمنصات شعبية مثل (Facebook , Instagram , Twitter) وتستخدم على نطاق واسع من قبل الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والشركات، بينما توفر منصات وسائل التواصل الاجتماعي سبلاً لحرية التعبير والتواصل، كانت هناك حالات استهدفت فيها السلطات أفراداً بسبب أنشطتهم عبر الإنترنت، تشير التقارير إلى أن الحكومة تراقب منصات التواصل الاجتماعي بحثاً عن المحتوى الذي تعتبره تهديداً للأمن القومي الشامل وقد أدى ذلك إلى الرقابة الذاتية بين المستخدمين، خوفاً من التبعات المحتملة.

مستخلص التقرير الدولي عن حرية الإنترنت في العراق لعام 2023 الصادر عن Freedom House

لا يزال العراق يعاني من شبكات اتصالات ضعيفة وتكاليف مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة. خلال فترة التغطية، كانت هناك حملة قمع على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من قبل السلطات وحجب لبعض المواقع الإلكترونية، وذلك لأسباب أمنية في كثير من الأحيان، كما قدمت الحكومة العراقية مشروع قانونين يمكن أن يفرضان عقوبات شديدة على أنشطة الأفراد عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى قيود البنية التحتية التي تقيد الوصول إلى الإنترنت وتؤثر على سرعة وجودة اتصالات الإنترنت، فالبرغم من أن الدستور العراقي يوفر حماية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات والاتصالات، بما في ذلك الاتصالات الإلكترونية ظهرت مخاوف بشأن إنفاذ تدابير الحماية هذه من قبل سلطة قضائية تفتقر إلى الاستقلال، كما تم ذكر مراقبة الدولة لأنشطة الإنترنت، حيث يضمن الدستور حرية التواصل دون مراقبة أو مراقبة إلا للضرورة القانونية والأمنية وبقرار قضائي، إلا أن الرقابة الذاتية تنتشر في العراق، وتشجعها عوامل مثل العقوبات الجنائية القاسية على المحتوى عبر الإنترنت والمضايقات أو التهيب من قبل السلطات الحكومية والأحزاب السياسية والجماعات المسلحة وبشكل عام، فإن الحرية على الإنترنت في العراق محدودة بسبب عوامل مختلفة.

أهم النقاط التي تمت مناقشتها في التقرير الدولي كما يلي:

1. مشروع قانون حرية التعبير والتجمع السلمي ومشروع قانون الجرائم الإلكترونية: أعادت الحكومة العراقية تقديم مشاريع القوانين هذه، والتي من شأنها فرض عقوبات صارمة على أنشطة الأفراد عبر الإنترنت.
2. "جرائم الشرف" في العراق: في يناير/كانون الثاني 2023، قُتلت إحدى الشخصيات المؤثرة على موقع يوتيوب على يد والدها في جريمة شرف مزعومة.
3. قيود البنية التحتية والوصول إلى الإنترنت: يثير التساؤل حول ما إذا كانت قيود البنية التحتية تقيد الوصول إلى الإنترنت أو تؤثر على سرعة وجودة اتصالات الإنترنت.
4. الفساد والرقابة الذاتية: يواجه العراق تحديات الفساد، مما أدى إلى الرقابة الذاتية بين

العراقيين، وخاصة الصحفيين والمراسلين.

5. الضغط على الصحفيين والمحتوى عبر الإنترنت: غالباً ما يستخدم المسؤولون الضغط أو المضايقات لإجبار الصحفيين على إزالة المحتوى عبر الإنترنت، وخاصة إذا كان يتعلق بانتقاد الحكومة. كما ضغطت الحكومة على شركات التواصل الاجتماعي لإزالة حسابات أو حذف محتوى معين.

6. الافتقار إلى التنوع والموثوقية في مشهد المعلومات على الإنترنت: أعاقت العوائق الهيكلية وقمع وسائل الإعلام نمو وسائل الإعلام المستقلة في العراق، مما أدى إلى نقص التنوع والموثوقية في مشهد المعلومات على الإنترنت.

7. الخوف من الانتقام: يمتنع الصحفيون ووسائل الإعلام عن مناقشة الشؤون العامة أو الوضع السياسي بسبب خوفهم الحقيقي من انتقام الحكومة أو الأحزاب السياسية أو القوى العرقية والطائفية، أو الجماعات الإرهابية أو المجرمين.

8. القيود المفروضة على استخدام أدوات عدم الكشف عن هويته والحماية منها.

قامت كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بتعطيل الاتصال أثناء الامتحانات. في إقليم كردستان، انقطع الإنترنت لمدة أربع ساعات يومياً على مدى أسبوعين أثناء الامتحانات الوزارية في يونيو/حزيران 2022، وتم تقييد الوصول مرة أخرى لمدة أسبوع واحد في أغسطس/آب 2022 في وقت الامتحانات النهائية. وبالمثل، أعلنت وزارة الاتصالات في بغداد عن انقطاع الإنترنت لمدة ثماني ساعات يومياً في فبراير/شباط 2023 أثناء الامتحانات. وقد نفذت السلطات هذه الاضطرابات كوسيلة للتحكم في الوصول إلى الإنترنت خلال أوقات الاحتجاجات أو الاضطرابات، وكذلك أثناء الامتحانات.

ومن الجدير بالذكر أن إقليم كردستان لديه بعض مزودي خدمات الإنترنت الذين يعملون بشكل منفصل عن تلك الموجودة في باقي أنحاء العراق، لذلك قد لا يتأثر بانقطاع الإنترنت في باقي محافظات العراق. بالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير إلى حجب العديد من منصات وسائل التواصل الاجتماعي في العراق خلال هذه الفترة.

وفي كانون الثاني/يناير 2023، طرحت وزارة الداخلية العراقية منصة «بلغ»، التي تتيح

للمستخدمين الإبلاغ عن محتوى وسائل التواصل الاجتماعي الذي يمكن اعتباره مسيئاً أو غير لائق. تلقت المنصة 96 ألف بلاغ عن محتوى غير مرغوب فيه في فبراير/شباط 2023. ومن غير الواضح ما هو الإجراء الذي يمكن أن تتخذه الوزارة لإزالة هذا المحتوى، كما أبلغ بعض المستخدمين أن السلطات أجبرتهم على حذف المحتوى الذي تم الإبلاغ عنه عبر منصة «بلغ»، اعتباراً من فبراير/شباط 2023 تم اتهام 14 شخصاً على الأقل بنشر محتوى «غير لائق أو غير أخلاقي». غالباً ما يتم إزالة المحتوى الذي يحتوي على تعليقات حول الفساد الحكومي أو النفوذ الحزبي غير قانوني في العراق، كما طلبت الحكومة العراقية من شركة Google إزالة 13 عنصراً في عام 2022. وسهلت منصة «بلغ» اعتقال العشرات من مستخدمي الإنترنت، وواجه أولئك الذين نشروا «محتوى غير لائق» عقوبات تعسفية، مما أثار قلقاً حول حقوق الإنسان لذلك اقترحت الحكومة العراقية اللائحة رقم 1 لعام 2023 الخاصة بالمحتوى الرقمي، والتي من شأنها أن تسمح للسلطات بإزالة المحتوى عبر الإنترنت، وفرض غرامات وعقوبات جنائية على مقدمي المحتوى. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك اعتداءات جسدية ضد الصحفيين والناشطين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بسبب نشاطهم عبر الإنترنت.

اقترح المشرعون العراقيون اللائحة رقم 1 لعام 2023 الخاصة بالمحتوى الرقمي. والتي في حال إقرارها، ستسمح هذه اللائحة بإزالة مجموعة واسعة من المحتوى عبر الإنترنت وتقييد المستخدمين والمنصات عبر الإنترنت من نشر أنواع معينة من المحتوى، ومن المهم الإشارة إلى أنه اعتباراً من يونيو/حزيران 2023، لم يتم إقرار مسودة اللائحة، وقد تم انتقاد اللائحة المقترحة لافتقارها إلى الشفافية، وتحتوي على أحكام فضفاضة وتعسفية، وتتعارض مع الدستور العراقي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

| A عقبات الوصول | | |
|----------------|------|---|
| 2022 | 2021 | |
| 3 | 3 | A1 هل قيود البنية التحتية تقيد الوصول إلى الإنترنت أو سرعة وجودة اتصالات الإنترنت؟ (0-6) |
| 2022 | 2021 | |
| 1 | 1 | A2 هل الوصول إلى الإنترنت باهظ التكلفة أو بعيد عن متناول شرائح معينة من السكان لأسباب جغرافية أو اجتماعية أو لأسباب أخرى؟ (0-3) |
| 2022 | 2021 | |
| 4 | 3 | A3 هل تمارس الحكومة سيطرة فنية أو قانونية على البنية التحتية للإنترنت لأغراض تقييد الاتصال؟ (0-6) |
| 2022 | 2021 | |
| 3 | 3 | A4 هل توجد عقبات قانونية أو تنظيمية أو اقتصادية تقيد تنوع مقدمي الخدمة؟ (0-6) |
| 2022 | 2021 | |
| 1 | 1 | A5 هل تفضل الهيئات التنظيمية الوطنية التي تشرف على مقدمي الخدمات والتكنولوجيا الرقمية في العمل بطريقة حرة وعادلة ومستقلة؟ (0-4) |

تصنيف الإنترنت في العراق بحسب المعايير الدولية، مقارنة بين عامين 2021 - 2022

| العراق | 2021 | 2022 |
|--|------------|------------|
| حالة حرية الإنترنت | حرية جزئية | حرية جزئية |
| A معوقات الوصول (0-25) | 11 | 12 |
| B حدود المحتوى (0-35) | 16 | 16 |
| C انتهاكات حقوق المُستعمل (0-40) | 14 | 14 |
| الكلي (0-100)* | 41 | 42 |
| * 0 = أقل حرية ، 100 = أكثر حرية . | | |
| الدرجة الكلية 70-100 = حرية ، 40-69 = حرية جزئية، 0-39 = لا حرية . | | |

جدول يوضح مقارنة لحرية وصول الإنترنت للأفراد بين 2021 - 2022

| B حدود المحتوى | | | |
|----------------|------|--|----|
| 2022 | 2021 | | |
| 5 | 5 | هل تقوم الدولة بحظر أو تصفية أو إجبار مقدمي الخدمة على حظر أو تصفية محتوى الإنترنت، وخاصة المواد المحمية بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان؟ (0-6) | B1 |
| 2022 | 2021 | | |
| 1 | 1 | هل تستعمل الجهات الحكومية أو غير الحكومية وسائل قانونية أو إدارية أو غيرها لإجبار الناشرين أو مضيفي المحتوى أو المنصات الرقمية على حذف المحتوى، لا سيما المواد | B2 |
| 2022 | 2021 | | |
| 1 | 1 | هل القيود المفروضة على الإنترنت والمحتوى الرقمي تفتقر إلى الشفافية أو التناسب مع الأهداف المعلنة أو عملية استئناف مستقلة؟ (0-4) | B3 |
| 2022 | 2021 | | |
| 1 | 1 | هل يمارس الصحفيون والمعلقون والمستعملون العاديون عبر الإنترنت الرقابة الذاتية؟ (0-4) | B4 |
| 2022 | 2021 | | |
| 1 | 1 | هل يتم التحكم في مصادر المعلومات عبر الإنترنت أو التلاعب بها من قبل الحكومة أو الجهات الفاعلة القوية الأخرى لتعزيز مصلحة سياسية معينة؟ (0-4) | B5 |
| 2022 | 2021 | | |
| 2 | 2 | هل توجد قيود اقتصادية أو تنظيمية أو غيرها من القيود التي تؤثر سلباً على قدرة المستعملين على نشر المحتوى عبر الإنترنت؟ (0-3) | B6 |
| 2022 | 2021 | | |
| 2 | 2 | هل يفتقر مشهد المعلومات عبر الإنترنت إلى التنوع والموثوقية؟ (0-4) | B7 |
| 2022 | 2021 | | |
| 3 | 3 | هل الظروف تعيق قدرة المستعملين على التعبئة، وتشكيل المجتمعات، والحملة، ولا سيما في القضايا السياسية والاجتماعية؟ (0-6) | B8 |

جدول مقارنة يوضح مقارنة حرية المحتوى الرقمي للفرد بين عامين 2021 - 2022

| C انتهاكات حقوق المُستعمل | | | |
|---------------------------|------|--|----|
| 2022 | 2021 | | |
| 2 | 2 | هل يفشل الدستور أو القوانين الأخرى في حماية الحقوق مثل حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وحرية الصحافة، بما في ذلك على الإنترنت، وهل يتم إنفاذها من قبل قضاء يفتقر إلى الاستقلالية؟ (6-0) | C1 |
| 2022 | 2021 | | |
| 1 | 1 | هل توجد قوانين تحدد عقوبات جنائية أو مسؤولية مدنية للأنشطة عبر الإنترنت، لا سيما تلك المحمية بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان؟ (4-0) | C2 |
| 2022 | 2021 | | |
| 1 | 1 | هل يُعاقب الأفراد على الأنشطة عبر الإنترنت، لا سيما تلك المحمية بموجب المعايير الدولية لحقوق الإنسان؟ (6-0) | C3 |
| 2022 | 2021 | | |
| 3 | 3 | هل تفرض الحكومة قيوداً على الاتصالات أو التشفير المجهول؟ (4-0) | C4 |
| 2022 | 2021 | | |
| 3 | 3 | هل تنتهك مراقبة الدولة لأنشطة الإنترنت حق المستعملين في الخصوصية؟ (6-0) | C5 |
| 2022 | 2021 | | |
| 3 | 3 | هل مراقبة وجمع بيانات المستعمل من قبل مزودي الخدمة وشركات التكنولوجيا الأخرى ينتهك حق المستعملين في الخصوصية؟ (6-0) | C6 |
| 2022 | 2021 | | |
| 0 | 0 | هل يتعرض الأفراد للترهيب خارج نطاق القانون أو العنف الجسدي من قبل سلطات الدولة أو أي جهة فاعلة أخرى فيما يتعلق بأنشطتهم على الإنترنت؟ (5-0) | C7 |
| 2022 | 2021 | | |
| 2 | 2 | هل يفتقر مشهد المعلومات عبر الإنترنت إلى التنوع والموثوقية؟ (4-0) | B7 |

جدول يوضح مقارنة اختراق خصوصية بيانات المستخدم بين عامين 2021 - 2022

| ت | البلد | حالة حرية الإنترنت | A معوقات الوصول الى الانترنت 0-25 | B حدود المحتوى الالكتروني 0-35 | C انتهاكات بيانات وحقوق المستخدم 0-40 | حرية الانترنت الكلية 0-100 |
|---|----------|--------------------|-----------------------------------|--------------------------------|---------------------------------------|----------------------------|
| 1 | العراق | حرية جزئية | 12 | 16 | 14 | 42 |
| 2 | الإمارات | لا حرية | 14 | 9 | 7 | 30 |
| 3 | السعودية | لا حرية | 13 | 7 | 5 | 25 |
| 4 | تركيا | لا حرية | 12 | 10 | 8 | 30 |
| 5 | مصر | لا حرية | 14 | 9 | 5 | 28 |
| 6 | إيران | لا حرية | 6 | 4 | 1 | 11 |
| 7 | تونس | حرية جزئية | 16 | 26 | 17 | 59 |

الجدول أعلاه يوضح مقارنة بين بلدان الشرق الأوسط لحرية الإنترنت لعام 2023

| العراق | 2021 | 2022 |
|---|------------|------------|
| حالة حرية الإنترنت | حرية جزئية | حرية جزئية |
| A معوقات الوصول (0-25) | 11 | 12 |
| B حدود المحتوى (0-35) | 16 | 16 |
| C انتهاكات حقوق المستخدم (0-40) | 14 | 14 |
| الكلية (0-100)* | 41 | 42 |
| * 0 = أقل حرية ، 100 = أكثر حرية . | | |
| الدرجة الكلية 70-100 = حرية ، 40-69 = حرية جزئية ، 0-39 = لا حرية . | | |

الخاتمة

إن تقييم موقف حرية الإنترنت في العراق مهمة معقدة في وجود هكذا تحديات متعددة، مثل سيطرة الحكومة والعنف، وعدم وجود قانون يحمي البيانات الشخصية للأفراد. كانت هناك أيضاً جهود ملحوظة لتحسين الوصول وحماية الحقوق الرقمية. سيعتمد مسار حرية الإنترنت في العراق على الاستقرار السياسي للبلاد، ومدى التزام الحكومة بحرية التعبير، ومرونة المجتمع المدني في حماية هذه الحقوق الأساسية، إذ أن حرية الإنترنت جزءاً لا يتجزأ من رحلة العراق نحو الديمقراطية والتقدم، وستستمر في التطور حيث تواجه الأمة مجموعة فريدة من التحديات والفرص.

لمعالجة القضايا المحيطة بحرية الإنترنت في العراق، من الأهمية أن تتبنى الحكومة سياسات تعزز الشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان عبر الإنترنت، ويشمل ذلك الامتناع عن الرقابة التعسفية، وضمان حماية الخصوصية، والامتناع عن تعطيل خدمات الإنترنت في أوقات الاضطرابات السياسية أو لأي سبب كان، يمكن للمنظمات الدولية والمجتمع الدولي أيضاً أن يلعبوا دوراً في دعم المبادرات

التي تعزز حرية الإنترنت في العراق من خلال بناء القدرات والدعوة والمساعدة الفنية.

بشكل عام، بينما تم إحراز تقدم في توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت في العراق، لا تزال هنالك التحديات المتعلقة بالرقابة والمراقبة والاضطرابات قائمة، الأمر الذي يتطلب بذل الجهود لحماية حرية الإنترنت واتباع نهج متعدد لأصحاب المصلحة، يشمل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية.

المصادر:

1- <https://freedomhouse.org/ar/country/iraq/freedom-net/2022>

2- <https://www.undp.org/ar/iraq/publications/digital-landscape-assessment-iraq>